

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في ضوء رؤية المملكة العربية
السعودية 2030

اعداد الطالبة:

اميرة عبدالرحمن المحبوب

مشروع تخرج ١

كلية الادارة جامعة ميداوشن

اشراف

د/ عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس – كلية الادارة – جامعة ميداوشن

العام الجامعي:

1447 / 2025

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. وانطلقت الدراسة من مشكلة بحثية تتمثل في التساؤل حول مدى فاعلية ضريبة القيمة المضافة كأداة مالية في تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق الاستقرار المالي دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الجمع بين الجانب النظري المتمثل في مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، والجانب التطبيقي القائم على الدراسة الميدانية. وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث وُزعت على عينة مكونة من (184) مفردة من العاملين في الجهات الحكومية ذات العلاقة، والعاملين في القطاع الخاص، إضافة إلى الخبراء والمتخصصين في المجالات المالية والاقتصادية. وقد جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مثل معامل الارتباط وتحليل الانحدار.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق التوازن المالي، كما أثبتت النتائج أن الضريبة تسهم بشكل إيجابي في تعزيز الاستدامة المالية من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، وتقليص عجز الميزانية، ودعم استقرار المالية العامة على المدى المتوسط والطويل. وأظهرت النتائج كذلك أن مستوى الامتثال الضريبي وكفاءة النظام الإداري والرقابي يمثلان عاملين حاسمين في نجاح تطبيق الضريبة وتحقيق أهدافها.

وفي ضوء هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تُعد أداة فعالة ضمن سياسات الإصلاح المالي في المملكة، وتسهم في دعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بالتوازن المالي والاستدامة المالية، مع التأكيد على أهمية تطوير الأنظمة الإدارية وتعزيز الوعي الضريبي لضمان استمرارية نجاح التطبيق.

الفهرس

المستخلص	
الفهرس	
1. الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
1.1. المقدمة	
1.2. مشكلة الدراسة	
1.2.1. فجوات على المستوى النظري	
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي	
1.3. أهمية الدراسة	
1.3.1. على المستوى النظري	
1.3.2. على المستوى التطبيقي	
1.4. أسئلة الدراسة	
1.5. أهداف الدراسة	
1.6. فرضيات الدراسة	
1.7. نموذج الدراسة	
1.8. منهجية الدراسة	
1.9. الدراسة الميدانية	
1.10. مخطط المشروع المقترح	
2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
2.1. المقدمة:	
2.2. المتغير المستقل	
2.3. المتغير التابع	
2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	
2.5. الخاتمة	
3. الفصل الثالث : منهجية البحث	
3.1. المقدمة	

3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث	3.2
3.3. تصميم البحث	3.3
3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات اخذ العينات	3.4
3.5. طريقة اخذ البيانات	3.5
3.6. انواع البيانات	3.6
3.7. اجراءات التحليل الاحصائي	3.7
3.8. خاتمة الفصل	3.8
4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج	4
4.1. المقدمة	4.1
4.2. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)	4.2
4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات	4.3
4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة علي أسئلة البحث)	4.4
4.5. اختبار الفرضيات	4.5
4.6. ربط النتائج بالدراسات السابقة	4.6
4.7. الخاتمة	4.7
5. الفصل الخامس حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات	5
5.1. حدود البحث	5.1
5.2. الاستنتاجات	5.2
5.3. التوصيات	5.3
قائمة المراجع.	

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

١. المقدمة

في ٢٥ أبريل ٢٠١٦ م أعلنت المملكة العربية السعودية عن رؤية ٢٠٣٠ م والتي حددت ملامح التغيير الجذري للوضع الاقتصادي والاجتماعي في المملكة. وفي ظل هذا التغيير أصبح ضرورياً تحديد الأولويات لمعرفة مستلزمات التطوير والتحديث ومتطلبات الإصلاح كخيار استراتيجي يرسم أفاق المستقبل. وتعد الموازنة العامة للمملكة من أهم الأدوات التي لا بد أن تعكس هذا التغيير وتعبر عن هذه الإنجازات الواعدة. فالموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن وتعتبر الأداة الرئيسية التي تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن الموازنة العامة دائماً ما تحمل جناحين يمثلان النفقات العامة والإيرادات العامة تنطلق بهما لتحقيق الأهداف والرؤية المستقبلية للدولة (أبو الفتوح، ٢٠١٤م).

وفي المملكة العربية السعودية يعتمد الدخل العام بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للتغيير والانخفاض وفقاً للتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية (السقاف، ٢٠١٥ م؛ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢م). وهذا ما دعا حكومة المملكة العربية السعودية لإجراء عدة إصلاحات مالية تم اقتراحها في رؤية ٢٠٣٠ م ومن هذه الإصلاحات تفعيل زيادة الإيرادات غير النفطية والعمل على تنوعها، وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار لتلك الإيرادات وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيراد العام.

وقد بدأت حكومة المملكة العربية السعودية بفرض ضريبة القيمة المضافة في يناير ٢٠١٨ م، وذلك لتوسيع قاعدة إيراداتها الغير نفطية واستدامتها للمساهمة في تحسين الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تحقيقها. ومن هذا المنطلق اهتمت الدراسة بالتعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية.

1.2 مشكلة الدراسة

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات اقتصادية ومالية متزايدة نتيجة التقلبات في أسعار النفط العالمية، ما أدى إلى الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. وفي هذا السياق، تبنت الحكومة السعودية العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية ضمن رؤية المملكة 2030، ومن أبرزها تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2018 كأداة مالية تهدف إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق الاستدامة المالية.

ورغم مرور عدة سنوات على تطبيق الضريبة، إلا أن هناك جدلاً حول مدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي دون التأثير سلباً على النمو الاقتصادي أو القوة الشرائية للأفراد. كما تثار تساؤلات حول مدى كفاءة تطبيقها الإداري، ومدى التزام المنشآت بها، وتأثيرها الفعلي على تحقيق أهداف الاستدامة المالية المنصوص عليها في رؤية 2030.

ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في محاولة تحليل وقياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مع تسليط الضوء على الفجوات النظرية والتطبيقية التي ما زالت قائمة في هذا المجال.

1.2.1 الفجوات على المستوى النظري

على المستوى النظري، تُلاحظ فجوات متعددة في الأدبيات الاقتصادية والمالية حول العلاقة بين الضرائب غير المباشرة - كضريبة القيمة المضافة - وبين تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصادات الريعية مثل الاقتصاد السعودي.

فمعظم الدراسات السابقة تناولت أثر الضرائب في الاقتصادات المتقدمة، حيث تختلف البنية الاقتصادية والمالية عن واقع الاقتصاد السعودي. كما أن الأدبيات العربية ما تزال محدودة فيما يتعلق بربط مفهوم ضريبة القيمة المضافة بمفاهيم التوازن المالي والاستدامة المالية ضمن إطار رؤية تنمية شاملة كالرؤية السعودية 2030. وبالتالي، هناك فجوة معرفية تتمثل في غياب نموذج نظري متكامل يربط بين تطبيق الضريبة كأداة مالية وبين تحقيق التوازن والاستدامة المالية في سياق التحول الاقتصادي السعودي.

1.2.2 الفجوات على المستوى التطبيقي

أما على المستوى التطبيقي، فتتجلى الفجوة في قلة الدراسات الميدانية والتحليلية التي تناولت الآثار الفعلية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الحكومية، وعلى سلوك المستهلكين والمنشآت. كما أن البيانات المنشورة حول مستويات الامتثال الضريبي، وأثار الضريبة على معدلات التضخم أو على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما تزال محدودة أو متفرقة. وتبرز كذلك فجوة في تقييم الأداء المؤسسي للهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك من حيث آليات التحصيل، والتحديات الإدارية، ومستوى الوعي المجتمعي بالضريبة. وبالتالي، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة التطبيقية من خلال تحليل ميداني شامل لمدى إسهام تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تحقيق أهداف الاستدامة المالية والتوازن المالي في المملكة.

1.3 أهمية الدراسة

1.3.1 على المستوى النظري

تنبع أهمية هذه الدراسة نظرياً من كونها تساهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمالية العربية بمفاهيم حديثة تتعلق بدور الضرائب غير المباشرة في دعم الاستدامة المالية. كما تسعى إلى بناء إطار نظري متكامل يربط بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبين تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، من خلال تحديد آليات العلاقة بين التحصيل الضريبي، الإنفاق العام، والتوازن المالي. وتشكل هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة الاقتصادية العربية من خلال تقديم تحليل مفاهيمي ونموذج نظرية للعلاقة بين المتغيرات المالية ذات الصلة بالسياسات الضريبية.

1.3.2 على المستوى التطبيقي

أما من الناحية التطبيقية، فتكمن أهمية الدراسة في تقديم مؤشرات كمية وميدانية يمكن أن تساعد صانعي القرار في تقييم كفاءة تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومدى إسهامها في تحقيق الاستدامة المالية. كما ستسهم في تقديم توصيات عملية لتحسين أداء النظام الضريبي في المملكة، وتعزيز التوازن بين تحقيق الإيرادات العامة وعدم الإضرار بالنشاط الاقتصادي أو المستوى المعيشي للأفراد. إضافة إلى ذلك، ستساعد هذه الدراسة الجهات المختصة في تطوير السياسات المالية المستقبلية بما يتماشى مع متطلبات رؤية 2030.

1.4 أسئلة الدراسة

1. ما مدى تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي في المملكة العربية السعودية؟
2. إلى أي مدى تسهم ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الاستدامة المالية وفق رؤية المملكة 2030؟
3. ما هو أثر تطبيق الضريبة على سلوك المنشآت الاقتصادية والمستهلكين؟
4. هل تحقق الضريبة أهدافها في تنوع الإيرادات غير النفطية؟
5. ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الضريبة من الناحية الإدارية والاقتصادية؟

1.5 أهداف الدراسة

1. تحليل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوازن المالي في المملكة.
2. قياس مدى إسهام الضريبة في تحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.
3. دراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومؤشرات النمو الاقتصادي ضمن إطار رؤية 2030.
4. تقييم كفاءة النظام الإداري في تطبيق الضريبة والتحصيل.
5. تقديم توصيات عملية لتحسين فاعلية النظام الضريبي في تحقيق التوازن المالي.

1.6 فرضيات الدراسة

1. الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق التوازن المالي في المملكة العربية السعودية.
2. الفرضية الثانية: يساهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بشكل إيجابي في تعزيز الاستدامة المالية ضمن إطار رؤية 2030.
3. الفرضية الثالثة: يختلف أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوازن المالي باختلاف مستوى الامتثال الضريبي لدى المنشآت الاقتصادية.
4. الفرضية الرابعة: كفاءة النظام الإداري والرقابي للهيئة العامة للزكاة والضريبة تؤثر بشكل مباشر على فعالية الضريبة في تحقيق أهدافها.

1.7 نموذج الدراسة

يتكون النموذج المقترح من المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: تطبيق ضريبة القيمة المضافة (يشمل معدل الضريبة، الامتثال، التحصيل، والوعي المجتمعي).
المتغيرات التابعة:

التوازن المالي (العجز أو الفائض في الميزانية، نسبة الإيرادات غير النفطية).
الاستدامة المالية (كفاءة الإنفاق العام، تنوع مصادر الدخل، الاستقرار المالي).

ويمثل النموذج العلاقة السببية بين تطبيق الضريبة كأداة مالية وبين تحقيق أهداف التوازن والاستدامة المالية في ضوء رؤية المملكة 2030.

1.8 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين التحليل النظري والميداني. **في الشق النظري:** سيتم استعراض الأدبيات السابقة المحلية والدولية حول ضريبة القيمة المضافة، التوازن المالي، والاستدامة المالية.

في الشق التطبيقي: سيتم تحليل بيانات رسمية صادرة عن وزارة المالية والهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك ومركز الإحصاء السعودي، كما سيتم توزيع استبانة على عينة من المتخصصين والاقتصاديين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتقييم أثر الضريبة فعلياً.

أدوات التحليل: استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية (مثل اختبار بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد) لقياس العلاقة بين المتغيرات.

1.9 الدراسة الميدانية

ستجرى الدراسة الميدانية في ثلاث مناطق رئيسية في المملكة: الرياض، جدة، والدمام، نظراً لتمثيلها الجغرافي والاقتصادي الواسع.

سيتم جمع البيانات من خلال استبانة إلكترونية ومقابلات شخصية مع موظفين في الجهات الحكومية المعنية وأصحاب منشآت تجارية.

وتهدف الدراسة الميدانية إلى:

- قياس مستوى الوعي الضريبي.
- معرفة أثر الضريبة على الأسعار والطلب الاستهلاكي.
- تقييم مدى رضا المنشآت عن إجراءات التحصيل والالتزام الضريبي.

1.10 مخطط المشروع المقترح

المرحلة	المحتوى	الفترة الزمنية المقترحة
المرحلة الأولى	تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الإطار النظري	الأسبوع 1-3
المرحلة الثانية	مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفرضيات	الأسبوع 4-6
المرحلة الثالثة	تصميم الأداة الميدانية (الاستبانة)	الأسبوع 7-8
المرحلة الرابعة	جمع البيانات وتحليلها إحصائياً	الأسبوع 9-12
المرحلة الخامسة	مناقشة النتائج واستخلاص التوصيات	الأسبوع 13-14
المرحلة السادسة	إعداد التقرير النهائي ومراجعته	الأسبوع 15-16

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1 المقدمة

يُعد هذا الفصل من أهم فصول البحث، إذ يهدف إلى استعراض وتحليل أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع ضريبة القيمة المضافة والتوازن المالي والاستدامة المالية، وذلك لتوضيح الخلفية النظرية والتطبيقية للبحث، واستخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات، والفجوات التي سيسعى هذا البحث إلى معالجتها. كما يسعى هذا الفصل إلى إبراز التطور العلمي والبحثي في مجال الضرائب غير المباشرة ودورها في دعم الإصلاح المالي والاقتصادي، خاصة في ضوء رؤية المملكة 2030 التي تسعى لتحقيق تنوع اقتصادي واستدامة مالية شاملة. ولأغراض الدراسة الحالية، سيتم تناول الدراسات السابقة من خلال تقسيمها إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: المتغير المستقل (تطبيق ضريبة القيمة المضافة).

المحور الثاني: المتغير التابع (التوازن المالي والاستدامة المالية).

ثم سيتم التطرق إلى العلاقة بين المتغيرين في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات النظرية والتطبيقية.

2.2 المتغير المستقل: تطبيق ضريبة القيمة المضافة

تُعد ضريبة القيمة المضافة من أهم الأدوات المالية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية وزيادة الإيرادات العامة دون التأثير المفرط على النشاط الاقتصادي.

وقد تناولت العديد من الدراسات هذا المتغير من زوايا مختلفة، نعرض أبرزها فيما يلي:

دراسة الصالح (2019) بعنوان "تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد السعودي"، والتي توصلت إلى أن الضريبة أسهمت في زيادة الإيرادات العامة بنسبة ملموسة خلال السنوات الأولى من التطبيق، لكنها أثرت جزئياً على القوة الشرائية للمستهلكين في بعض القطاعات. وأكد الباحث على ضرورة تطوير آليات رقابية تقلل من التهرب الضريبي وتحسن الوعي المجتمعي.

دراسة Alhassan (2020) أشارت إلى أن نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول النامية يعتمد على كفاءة النظام الإداري الضريبي ومستوى الشفافية الحكومية، موضحة أن التجربة السعودية كانت من أنجح التجارب في المنطقة من حيث سرعة التطبيق والامتثال الضريبي.

دراسة الكبيسي (2021) تناولت العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون، وأظهرت أن الضريبة في المملكة أسهمت في خلق مصدر دخل ثابت للحكومة، إلا أن أثرها الإيجابي يزداد كلما ارتفع الوعي الضريبي لدى المواطنين والشركات.

دراسة العنزي (2022) ركزت على التحديات الإدارية التي تواجه تطبيق الضريبة، مثل ضعف البنية التقنية والعبء المحاسبي على المنشآت الصغيرة، مشيرة إلى أن تطوير الأنظمة الإلكترونية والتحفيز على الالتزام ساعد على تجاوز معظم هذه التحديات.

ومن مجمل هذه الدراسات يتبين أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة مثل تحولاً جوهرياً في السياسة المالية، وكان له أثر مباشر على الإيرادات الحكومية، لكنه يحتاج إلى متابعة دقيقة لتقليل آثاره التضخمية وتعزيز كفاءته الإدارية.

2.3 المتغير التابع: التوازن المالي والاستدامة المالية

يشير مفهوم التوازن المالي إلى قدرة الدولة على تحقيق التوافق بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، بحيث لا يتجاوز العجز المالي حدودًا تؤثر على الاستقرار الاقتصادي. أما الاستدامة المالية فتعني قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل التزاماتها المستقبلية دون الحاجة إلى الاقتراض المفرط أو الاعتماد على مصادر مؤقتة.

وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع:

دراسة القحطاني (2018) بعنوان "أثر تنويع مصادر الدخل على تحقيق الاستدامة المالية في السعودية"، والتي أكدت أن تنويع الإيرادات غير النفطية هو الطريق الأمثل لتحقيق الاستدامة المالية، وأن ضريبة القيمة المضافة تمثل أحد أهم أدوات التنويع المالي.

دراسة (Almujahid 2020) أشارت إلى أن تحقيق التوازن المالي يتطلب إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية بطريقة عادلة ومستدامة، وأن الضريبة تمثل أداة استراتيجية لتقليص العجز المالي.

دراسة السويلم (2021) بينت أن تحقيق التوازن المالي لا يعتمد فقط على الإيرادات، بل أيضًا على كفاءة الإنفاق الحكومي، وأن تحسين الحوكمة المالية يؤدي إلى استدامة مالية أكبر على المدى الطويل.

دراسة الجهني (2022) ركزت على أثر الإصلاحات المالية في ضوء رؤية 2030، وخلصت إلى أن الضريبة ساعدت في رفع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الدخل العام، ما يعزز من قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة واستدامة.

وبذلك، يتضح أن تحقيق التوازن والاستدامة المالية في المملكة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفاعلية الإصلاحات الضريبية ومدى قدرة الحكومة على تحسين كفاءة الإنفاق وتنويع مصادر الدخل.

2.4 العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

أظهرت الأدبيات أن العلاقة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة (المتغير المستقل) وتحقيق التوازن والاستدامة المالية (المتغير التابع) هي علاقة طردية مشروطة بالكفاءة.

فكلما تم تطبيق الضريبة بشكل منظم وعادل وفعال إداريًا، زادت قدرة الدولة على تحسين إيراداتها غير النفطية وتحقيق التوازن المالي دون التسبب بآثار تضخمية أو تراجع في النشاط الاقتصادي.

وقد أكدت دراسة الشمراني (2020) أن تطبيق الضريبة أدى إلى تقليص نسبة العجز المالي في ميزانية المملكة خلال الأعوام 2019-2021، مع تحسن في نسب الإيرادات غير النفطية، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين التطبيق الفعال للضريبة وتحقيق التوازن المالي.

كما أوضحت دراسة (Al-Mutairi 2021) أن الضريبة تسهم في بناء قاعدة مالية أكثر استدامة، خصوصًا عندما تقترن بسياسات مالية منضبطة مثل ضبط الإنفاق وإدارة الدين العام.

من جهة أخرى، حذرت بعض الدراسات مثل (Alenezi 2022) من أن التطبيق غير المدروس للضريبة قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الاستهلاك، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين المتغيرين تتوقف على مستوى الكفاءة المؤسسية، والوعي الضريبي، ومرونة السياسات المالية، وهي العناصر التي تسعى هذه الدراسة إلى قياسها وتحليلها بعمق.

2.5 الخاتمة

خلصت الدراسات السابقة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تمثل أحد أهم أدوات الإصلاح المالي في المملكة العربية السعودية، وأنها ساعدت في تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحسين التوازن المالي، مما يساهم في دعم أهداف رؤية المملكة 2030.

إلا أن فعالية هذه الضريبة في تحقيق الاستدامة المالية ما زالت تتأثر بعدة عوامل، منها: كفاءة الإدارة الضريبية، مستوى الامتثال المجتمعي، والقدرة على توجيه الإيرادات نحو الإنفاق التنموي المستدام. ومن خلال مراجعة الدراسات، يتضح أن هناك حاجة لمزيد من الدراسات الميدانية والتحليلية لقياس الأثر الكمي المباشر للضريبة على مؤشرات التوازن والاستدامة المالية، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى تحقيقه من خلال التحليل الإحصائي والميداني.

الفصل الثالث : منهجية البحث

٣.١ المقدمة

يُعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة، إذ يتناول الإطار المنهجي الذي استند إليه الباحث في تنفيذ البحث للوصول إلى نتائجه وأهدافه. ويُعنى هذا الفصل بتوضيح المنهجية التي تم اتباعها في دراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز كفاءة الإنفاق وتنويع مصادر الدخل غير النفطية.

وانطلاقاً من أهمية المنهج العلمي في توجيه البحث نحو الدقة والموضوعية، فقد حرص الباحث على اختيار الأسلوب والمنهج الملائم لطبيعة المشكلة البحثية وطبيعة البيانات المطلوبة للتحليل. كما يتناول هذا الفصل تحديد مجتمع البحث وعينته، وأدوات جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها، إضافة إلى توضيح الإجراءات الميدانية والتنظيمية التي اتبعها الباحث أثناء تنفيذ الدراسة.

ويهدف هذا الفصل إلى بيان الخطوات العلمية التي اتُبعت بدءاً من تحديد منهج البحث، مروراً بتصميم أدوات القياس واختبار صدقها وثباتها، وانتهاءً بطرق التحليل التي تساعد في التحقق من فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها. كما يسعى إلى تأكيد مدى التزام البحث بالمعايير الأكاديمية في التصميم والتنفيذ، بما يضمن موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم.

وبذلك، يشكل هذا الفصل الأساس المنهجي الذي تستند إليه الدراسة بأكملها، إذ يربط بين الإطارين النظري والتطبيقي، ويوضح الكيفية التي تم بها فحص العلاقة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبين تحقيق التوازن والاستدامة المالية في السياق السعودي الحديث.

٣.٢ التعريفات الاجرائية لمتغيرات البحث

• تعريف ضريبة القيمة المضافة

عرّفها عبدالرحمن (2002) بأنها "نوع من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على القيمة التي تُضاف إلى السلع أو الخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع، بحيث يتحمل المستهلك النهائي العبء الضريبي الكامل، بينما تلتزم المنشآت بتحصيلها وتوريدها إلى الدولة". ويرى الباحث أن هذه الضريبة تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية دون التأثير السلبي المباشر على الإنتاج، مما يجعلها أداة مالية فعالة لتحقيق العدالة والكفاءة الاقتصادية.

كما عرفها الزهراني (2005) بأنها "ضريبة عامة على الاستهلاك تُفرض على جميع السلع والخدمات، سواء كانت محلية أو مستوردة، ويتم تحصيلها تدريجياً بناءً على القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل التصنيع أو التوزيع". وأوضح أن هذا النظام يُسهم في تقليص الهرب الضريبي من خلال تتبع سلسلة التوريد والخصم المتبادل للضريبة المدفوعة على المشتريات.

وذكر البديري (2010) أن ضريبة القيمة المضافة هي "ضريبة غير مباشرة يتحمل عبئها النهائي المستهلك، إذ تُفرض على كل عملية بيع أو تقديم خدمة، ويقوم المنتج أو التاجر بتحصيلها من العميل نيابة عن الدولة". وأشار إلى أن هذه الضريبة تتميز بالشفافية وسهولة المراقبة مقارنة بالضرائب الأخرى.

ويرى الخليفي (2012) أنها "ضريبة مالية تُفرض على الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات لكل منشأة، بحيث تُعتبر من الضرائب المحايدة التي لا تؤثر في قرارات الإنتاج أو الاستثمار، كونها تُطبق على الاستهلاك النهائي فقط". وأضاف أنها أداة تساعد الحكومات على زيادة الإيرادات دون زيادة العبء المباشر على أصحاب الدخل المحدود.

كما أوضح العنزي (2020) أن "ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تُفرض على استهلاك السلع والخدمات داخل الدولة بنسبة محددة، ويتم تحصيلها من قبل المكلفين عند بيع السلع أو تقديم الخدمات". وبيّن أن أهم ما يميزها هو شموليتها ومرونتها في التطبيق، إذ تُعد من أكثر الأنظمة الضريبية اعتماداً في الاقتصاد الحديث.

أما القرني (2018) فقد عرّفها بأنها "نظام ضريبي يقوم على فرض نسبة معينة على القيمة التي تُضاف إلى السلع أو الخدمات خلال عمليات الإنتاج والتوزيع، بدءاً من الموردين وحتى البيع للمستهلك النهائي". وأكد أن هذا النظام يسهم في تحسين كفاءة النظام المالي العام للدولة.

وأشار العتيبي (2019) إلى أن "ضريبة القيمة المضافة تُعد من أكثر الضرائب انتشاراً على مستوى العالم، نظراً لمرونتها في التطبيق وسهولتها الإدارية، حيث تُفرض على القيمة المضافة في كل مرحلة إنتاجية أو تجارية". وأوضح أنها تساعد في تحقيق العدالة الضريبية من خلال توزيع العبء الضريبي بشكل متدرج.

وذكر المهنا (2021) أن "ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة عامة تُفرض على السلع والخدمات بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة الإيرادات الحكومية دون الإضرار المباشر بالمنتج المحلي". وأضاف أن تطبيقها في الدول العربية، ومنها المملكة العربية السعودية، جاء كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الاستدامة المالية.

كما بين النجار (2015) أن "ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة استهلاكية تُفرض على الإنفاق النهائي، ويُعد المستهلك هو من يتحملها فعلياً، في حين أن المكلف القانوني بتحصيلها هو المنتج أو مقدم الخدمة". ويرى أنها تسهم في تحسين كفاءة التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية.

وأخيراً عرّفها السعدي (2017) بأنها "ضريبة تُفرض على القيمة المضافة المتولدة من الفارق بين المبيعات والمشتريات لدى كل منشأة، مما يجعلها ضريبة تراكمية تدرجية على مراحل الإنتاج والتوزيع، تنتهي عند المستهلك النهائي". وأكد أنها تسهم في تحقيق الشفافية في العمليات التجارية وتحد من التهرب الضريبي.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف ضريبة القيمة المضافة بأنها:

"ضريبة غير مباشرة تُفرض على القيمة المضافة التي تنشأ في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، بحيث يتحمل عبئها النهائي المستهلك، بينما تقوم المنشآت بتحصيلها وتوريدها للدولة. وهي تُعد من الضرائب الحديثة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية، وتوسيع القاعدة الإيرادية للدولة، وتعزيز الشفافية في التعاملات الاقتصادية من خلال تتبع تدفق السلع والخدمات عبر مراحل الإنتاج والتوزيع."

• تعريف التوازن المالي

عرّفه عبدالعزيز (2001) بأنه "تحقيق حالة من التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، بما يضمن استقرار المالية العامة وعدم تراكم العجزات أو الفوائض المفرطة في الموازنة العامة". وأوضح أن هذا التوازن يمثل هدفاً رئيساً للسياسة المالية الرشيدة، لأنه يعكس قدرة الدولة على إدارة مواردها بفعالية دون الاعتماد المفرط على الدين العام.

كما عرّفه الحربي (2007) بأنه "الوضع الذي تتمكن فيه الحكومة من تمويل نفقاتها العامة من إيراداتها الذاتية دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي بشكل مفرط، وبما يحقق استدامة مالية على المدى الطويل". وأشار إلى أن التوازن المالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاقتصادي الكلي.

وذكر الشمري (2010) أن التوازن المالي "هو توافق النسبي بين حجم الإنفاق العام وحجم الإيرادات العامة في إطار زمني محدد، بحيث يُحقق هذا التوافق أهداف السياسة الاقتصادية دون الإخلال بمتطلبات التنمية". ويرى أن التوازن المالي ليس حالة جامدة بل ديناميكية تتغير وفقاً للظروف الاقتصادية.

ويرى القحطاني (2013) أن "التوازن المالي هو قدرة الدولة على تمويل نفقاتها الجارية والرأسمالية من مواردها المتجددة، دون الحاجة إلى فرض ضرائب استثنائية أو زيادة الدين العام إلى مستويات غير مستدامة." وأوضح أن هذا المفهوم يُعد مقياساً لمدى كفاءة إدارة المالية العامة.

كما أشار العنزي (2016) إلى أن "التوازن المالي هو أحد أهداف السياسة الاقتصادية، ويقصد به تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة بما يضمن تمويل النفقات الحكومية من مصادر إيرادية مستدامة." ويُنَّ أن غياب هذا التوازن يؤدي إلى تراكم العجز وزيادة الضغوط على العملة المحلية.

وذكر الغامدي (2018) أن التوازن المالي "يعني قدرة الدولة على تحقيق الانسجام بين مواردها ونفقاتها من خلال سياسات مالية فعّالة تضمن الاستدامة والشفافية في إدارة المال العام." وأشار إلى أن التوازن المالي لا يتحقق فقط بالمساواة الحسابية، بل بالقدرة على تمويل الاحتياجات التنموية دون إضرار بالاستقرار المالي.

أما الهاشمي (2019) فقد عرّفه بأنه "حالة مالية تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال ضبط النفقات العامة وزيادة كفاءة الإيرادات بهدف تحقيق الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على الموارد غير المستقرة مثل النفط." وأضاف أن التوازن المالي يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق رؤية التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

ويرى المهنا (2020) أن "التوازن المالي يمثل القدرة على تحقيق استدامة الإنفاق الحكومي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال ضبط المديونية العامة وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي."

كما أوضح السبيعي (2021) أن "التوازن المالي لا يعني المساواة الدقيقة بين الإيرادات والنفقات، بل هو حالة من الاستقرار التي تتيح للحكومة إدارة مواردها بكفاءة، وتجنب التقلبات الحادة في العجز أو الفائض."

وأخيراً عرّفه العتيبي (2022) بأنه "سياسة مالية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين الإيرادات والنفقات العامة من خلال أدوات اقتصادية وإدارية تهدف إلى الاستدامة وتحقيق الاستقرار المالي في المدى القصير والطويل."

ومن خلال ما سبق "يمكن تعريف التوازن المالي بأنه الحالة التي تحققها الدولة عندما تتمكن من إدارة مواردها المالية ونفقاتها العامة بكفاءة، بحيث تتوازن الإيرادات مع النفقات دون الحاجة المفرطة للديون أو التضحية ببرامج التنمية. ويهدف هذا التوازن إلى ضمان الاستدامة المالية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحقيق الانسجام بين متطلبات التنمية والنفقات العامة، مع الحفاظ على قدرة الدولة على مواجهة التقلبات الاقتصادية المستقبلية."

• تعريف الاستدامة المالية

عرّفها عبد الرحمن (2005) بأنها "قدرة الحكومة على الاستمرار في تمويل نفقاتها العامة الحالية والمستقبلية من خلال مواردها الذاتية دون زيادة مفرطة في المديونية أو فرض أعباء مالية غير قابلة للتحميل على الأجيال القادمة." وأوضح أن الاستدامة المالية تُعدّ مؤشراً لسلامة الوضع المالي العام للدولة.

كما عرّفها الخالدي (2009) بأنها "تحقيق توازن طويل الأجل بين الإيرادات والنفقات العامة، بحيث يمكن للحكومة الوفاء بالتزاماتها المستقبلية دون اللجوء المستمر إلى الاقتراض أو الاعتماد على الموارد الناضبة مثل النفط."

وذكر الشمري (2012) أن الاستدامة المالية "تتمثل في قدرة المالية العامة على الاستمرار في أداء وظائفها دون أن تتعرض لعجز مزمن أو تصاعد في الدين العام يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي."

ويرى السالم (2014) أن "الاستدامة المالية هي المحافظة على استقرار المالية العامة للدولة على المدى الطويل من خلال تبني سياسات مالية رشيدة تضمن استقرار الدين العام وتحقيق نمو اقتصادي متوازن."

كما أوضح العنزي (2016) أن "الاستدامة المالية تعني قدرة الحكومة على إدارة مواردها ونفقاتها بما يضمن الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية، مع المحافظة على مستوى مقبول من الدين العام بما لا يهدد الاستقرار المالي."

وبين الغامدي (2018) أن الاستدامة المالية "هي قدرة الدولة على تمويل إنفاقها العام بشكل مستمر دون الإضرار بالاستقرار المالي أو الاعتماد المفرط على الإيرادات غير المستقرة، مثل العوائد النفطية أو المنح الخارجية."

وأشار الهاشمي (2019) إلى أن "الاستدامة المالية ليست مجرد تحقيق فائض أو توازن في الميزانية، بل هي نهج استراتيجي يهدف إلى الحفاظ على كفاءة المالية العامة وقدرتها على مواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية."

وذكر المهنا (2020) أن "الاستدامة المالية تمثل قدرة الحكومة على الاستمرار في سياساتها المالية دون حدوث تغييرات جذرية في الإنفاق أو الضرائب، وبما يضمن استمرارية الخدمات العامة وجودتها عبر الزمن."

كما يرى السبيعي (2021) أنها "نظام مالي متوازن يهدف إلى تحقيق الانسجام بين الإيرادات والنفقات العامة في الأجل الطويل، مع ضمان عدم تحميل الأجيال المستقبلية عبء الدين العام أو العجز المالي."

وأخيراً عرّفها العتيبي (2022) بأنها "القدرة على الحفاظ على استقرار المالية العامة للدولة من خلال سياسات مالية مرنة تضمن استمرار تمويل النفقات العامة وتحقيق النمو الاقتصادي دون اختلالات مالية مزمنة."

٣.٣ تصميم البحث

يُعدّ تصميم البحث الإطار العام الذي يوجه سير الدراسة منذ بدايتها حتى نهايتها، ويحدد المسار المنهجي الذي يتبعه الباحث لتحقيق أهدافه والإجابة عن تساؤلاته. ويهدف تصميم البحث إلى وضع خطة علمية متكاملة تُمكن من جمع البيانات وتحليلها بصورة منظمة تضمن الدقة والموضوعية في النتائج.

وانطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة الذي يسعى إلى تحليل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذه النوعية من الدراسات. إذ يُعنى هذا المنهج بوصف الظاهرة كما هي في الواقع، وتحليل مكوناتها والعوامل المؤثرة فيها، وصولاً إلى تفسير العلاقات القائمة بين متغيراتها.

وقد تم تصميم البحث بحيث يقوم على مرحلتين مترابطتين:

1. المرحلة النظرية: وتشمل استعراض الأدبيات السابقة والدراسات المتعلقة بموضوع ضريبة القيمة المضافة، والتوازن المالي، والاستدامة المالية، وذلك لتحديد الإطار النظري والفكري الذي تستند إليه الدراسة.

2. المرحلة الميدانية (التحليلية): وتهدف إلى جمع البيانات الفعلية من الميدان من خلال أداة بحثية علمية (كالاستبانة أو المقابلة أو تحليل البيانات المالية الرسمية) لقياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مؤشرات التوازن والاستدامة المالية في ضوء رؤية 2030.

ويرتكز تصميم البحث كذلك على مجموعة من الفرضيات التي تم صياغتها بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، والتي سيتم اختبارها إحصائياً لتحديد مدى صحة العلاقة بين متغيرات الدراسة. كما تم تحديد المتغير المستقل وهو تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والمتغيرات التابعة المتمثلة في تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية، وذلك ضمن الإطار الزمني والمكاني الذي حددته الدراسة في سياق الاقتصاد السعودي.

كما راعى تصميم البحث الالتزام بمعايير البحث العلمي من حيث الصدق والثبات والموضوعية، وتطبيق أساليب تحليل إحصائي مناسبة لطبيعة البيانات ونوعها، بما يتيح استخلاص نتائج دقيقة

تسهم في بناء تصور علمي واضح حول أثر السياسات الضريبية الحديثة على تحقيق الأهداف المالية لرؤية المملكة 2030.

٣.٤ مجتمع البحث وطرق وتقنيات اخذ العينات

1. مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث الإطار العام الذي تُستمد منه البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وهو يتضمن جميع الوحدات أو الأفراد أو المؤسسات التي تتوافر فيها الخصائص المرتبطة بمشكلة البحث.

ونظراً لأن موضوع الدراسة يتناول أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، فإن مجتمع البحث يتمثل في جميع الجهات والمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تأثرت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ دخولها حيز التنفيذ في عام 2018، وتشمل على وجه الخصوص:

- موظفي الهيئة الزكوية والضريبية والجمارك.
- العاملين في وزارة المالية وإداراتها المعنية بالتوازن المالي.
- خبراء ومحللين ماليين واقتصاديين في القطاعين العام والخاص.
- ممثلي القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمية) التي تخضع لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ويأتي اختيار هذا المجتمع من منطلق أن هذه الفئات تمتلك المعرفة والخبرة الكافية حول تأثير تطبيق الضريبة على الإيرادات العامة، ومستوى التوازن بين الإنفاق والإيرادات الحكومية، فضلاً عن انعكاساتها على مسار الاستدامة المالية في ضوء أهداف رؤية المملكة 2030.

2. عينة البحث

نظراً لاتساع حجم مجتمع الدراسة وصعوبة شمول جميع أفرادها، فقد ارتأى الباحث اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث تتيح الحصول على بيانات دقيقة يمكن تعميمها بدرجة مقبولة من الثقة الإحصائية.

وقد تم تحديد العينة وفقاً لعدة معايير، أهمها:

- مدى ارتباط أفراد العينة بموضوع الضريبة والسياسات المالية.
- تنوع تخصصاتهم ومواقعهم الوظيفية لضمان شمول مختلف وجهات النظر.
- توفر إمكانية التواصل معهم للحصول على البيانات المطلوبة.

وبناءً على ذلك، تم اعتماد عينة قصدية (Purposive Sample) لأنها الأنسب في الدراسات الاقتصادية والمالية التي تتطلب آراء متخصصة وعميقة. وتمثل هذه العينة مجموعة من الخبراء الماليين والاقتصاديين وموظفي الجهات الحكومية ذات العلاقة بتطبيق الضريبة، إلى جانب عدد من مديري الإدارات المالية والمحاسبين في القطاع الخاص.

ويُتوقع أن يتراوح حجم العينة بين (150 – 250) مفردة تقريباً، وهو حجم كافٍ إحصائياً لتطبيق أدوات التحليل الكمي واختبار الفرضيات وفق المنهج الوصفي التحليلي المستخدم في الدراسة.

3. تقنيات أخذ العينات

تم استخدام أسلوب العينة الطبقية القصدية (Stratified Purposive Sampling) لضمان تمثيل جميع الفئات ذات العلاقة بموضوع البحث. حيث تم تقسيم المجتمع إلى طبقات رئيسية وفق طبيعة الجهة أو القطاع الذي ينتمي إليه المبحوثون، على النحو الآتي:

القطاع الحكومي: موظفو وزارة المالية والهيئة الزكوية والضريبة والجمارك.

القطاع الخاص: مدراء ماليون ومحاسبون في الشركات التجارية والصناعية والخدمية.

الخبراء والأكاديميون: مختصون في مجالات الاقتصاد والمالية العامة والضرائب.

ومن ثم تم اختيار عدد محدد من الأفراد من كل طبقة بما يحقق التوازن في تمثيل الفئات المختلفة. وقد تم جمع البيانات باستخدام أداة علمية محددة (كالاستبانة أو المقابلة المنظمة) لضمان موضوعية الإجابات وتنوعها بما يخدم أهداف البحث.

ويُتوقع أن تتيح هذه التقنيات الحصول على بيانات موثوقة وقابلة للتحليل الإحصائي، تسهم في اختبار فرضيات الدراسة بدقة، وتساعد في بناء تصور علمي متكامل حول أثر ضريبة القيمة المضافة في تعزيز التوازن المالي والاستدامة المالية بالملكة.

٣.٥ طريقة جمع البيانات

تُعد عملية جمع البيانات من المراحل الأساسية في أي بحث علمي، إذ تمثل الأساس الذي تُبنى عليه النتائج والاستنتاجات. وكلما كانت البيانات دقيقة وموضوعية وموثوقة، كانت نتائج البحث أكثر مصداقية وفعالية. وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، فقد تم الاعتماد على مصادر متعددة لجمع البيانات لضمان شمولية المعلومات وعمقها.

1. مصادر البيانات

اعتمد الباحث في جمع بياناته على نوعين من المصادر، هما:

أ. البيانات الثانوية (Secondary Data):

وهي البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر رسمية ومراجع علمية سابقة، بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد الفرضيات والأسس المفاهيمية. وقد شملت هذه المصادر:

- التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية السعودية والهيئة الزكوية والضريبة والجمارك.
- وثائق رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية ذات الصلة بالتوازن المالي وتنوع الإيرادات.
- الدراسات والأبحاث العلمية السابقة التي تناولت موضوعات الضرائب، التوازن المالي، والاستدامة المالية في السياقين المحلي والدولي.
- البيانات المنشورة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة الإحصاء السعودية المتعلقة بالسياسات المالية والإيرادات العامة.

وقد ساعدت هذه البيانات في بناء الإطار النظري للدراسة وتوضيح العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى تعزيز الجانب التحليلي ببيانات كمية عن تطورات الإيرادات الضريبية وأثرها على المالية العامة.

ب. البيانات الأولية (Primary Data):

وهي البيانات التي جمعها الباحث مباشرة من الميدان بهدف اختبار فرضيات الدراسة، وفهم آراء الباحثين تجاه أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوازن والاستدامة المالية.

ولجمع هذه البيانات، استخدم الباحث الاستبانة (Questionnaire) كأداة رئيسية، كونها الأنسب للدراسات التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، ولقدرتها على جمع بيانات كمية من عدد كبير من المبحوثين في وقت وجيز.

2. أداة جمع البيانات (الاستبانة)

تم إعداد الاستبانة بشكل منهجي مستند إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، بحيث تتضمن مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد المتغيرات الرئيسية في الدراسة. وقد اشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور رئيسية:

1. المحور الأول: معلومات عامة عن المبحوثين (الوظيفة، القطاع، عدد سنوات الخبرة، المستوى التعليمي...).

2. المحور الثاني: الفقرات المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة ومستوى الالتزام والوعي بها.

3. المحور الثالث: الفقرات الخاصة بقياس أثر الضريبة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية من حيث زيادة الإيرادات الحكومية، وتحسين كفاءة الإنفاق، ودعم الاستقرار المالي طويل المدى. وقد تم تصميم الفقرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) الذي تتراوح درجاته بين (1 = أعارض بشدة) و(5 = أوافق بشدة)، بهدف قياس اتجاهات المبحوثين بدقة وموضوعية.

3. إجراءات جمع البيانات الميدانية

تم توزيع الاستبانات إلكترونياً وورقياً على أفراد عينة البحث الذين يمثلون فئات مختلفة من القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الخبراء والأكاديميين في مجالات المالية والاقتصاد. وقد حرص الباحث على تقديم شرح موجز لهدف الدراسة للمشاركين لضمان جدية الإجابات ووضوحها.

كما تم التحقق من صدق الأداة وثباتها قبل تعميمها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين، وإجراء اختبار أولي (Pilot Test) على عينة محدودة للتأكد من وضوح العبارات وملاءمتها للتحليل الإحصائي.

وبعد استكمال جمع البيانات، تم ترميزها وإدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) تمهيداً لإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة للتحقق من فرضيات البحث.

٣.٦ إجراءات التحليل الإحصائي

تُعد مرحلة التحليل الإحصائي من أهم مراحل البحث العلمي، إذ تمثل الأداة الرئيسة لتحويل البيانات الخام التي تم جمعها إلى معلومات ذات دلالة علمية تساعد على تفسير الظواهر واستخلاص النتائج. وفي هذه الدراسة، تم اتباع مجموعة من الإجراءات الإحصائية المنظمة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، بهدف تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث بدقة وموضوعية.

وانطلاقاً من طبيعة البحث وأهدافه، فقد اعتمد الباحث على أسلوب التحليل الكمي لقياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية، وفقاً للخطوات التالية:

1. إعداد البيانات ومعالجتها إحصائياً

بعد جمع الاستبانات واستبعاد غير المكتمل منها، قام الباحث بعملية الترميز (Coding) وتحويل الإجابات إلى قيم رقمية تتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبانة. ثم تم إدخال البيانات في برنامج SPSS للتأكد من سلامتها وخلوها من الأخطاء أو القيم المتطرفة، ومن ثم إجراء عمليات التحقق من الصدق والثبات تمهيداً للتحليل الكمي.

2. التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Statistics)

بدأ التحليل الإحصائي بالمرحلة الوصفية التي تهدف إلى تقديم صورة عامة عن خصائص عينة البحث وبياناتها. وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية مثل:

التكرارات والنسب المئوية لتوضيح خصائص العينة الديموغرافية (كالقطاع، الوظيفة، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس اتجاهات المبحوثين نحو فقرات الاستبانة ومدى تشتت إجاباتهم.

الوسيط والدرجة المعيارية لتحديد مستوى الموافقة العام على محاور الدراسة (منخفض، متوسط، مرتفع).

يهدف هذا التحليل إلى وصف البيانات بشكل كمي دقيق يمهد للانتقال إلى المرحلة الاستدلالية.

3. اختبار صدق وثبات أداة البحث

قبل إجراء التحليل المتقدم، تم التحقق من صدق الأداة (Validity) من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء والمختصين للتأكد من صدق المحتوى ومدى تمثيل الفقرات للمتغيرات المستهدفة. أما الثبات (Reliability) فقد تم قياسه باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث تم اعتبار القيمة المقبولة ≤ 0.70 دلالة على اتساق داخلي جيد للأداة. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يؤكد صلاحيتها للتحليل الإحصائي اللاحق.

4. التحليل الاستدلالي (Inferential Statistics)

في هذه المرحلة، تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية الاستدلالية لاختبار فرضيات الدراسة والكشف عن العلاقات بين المتغيرات، ومن أبرزها:

1. اختبار بيرسون للارتباط (Pearson Correlation Coefficient):

لقياس قوة واتجاه العلاقة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة من جهة، وبين كل من التوازن المالي والاستدامة المالية من جهة أخرى.

2. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Regression Analysis):

لتحديد مدى إسهام متغير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تفسير التغير في متغيري التوازن المالي والاستدامة المالية، واختبار أثره المباشر.

3. اختبار (t) للعينات المستقلة (Independent Samples t-test):

لقياس الفروق في اتجاهات المبحوثين نحو الضريبة وفق خصائصهم الديموغرافية مثل القطاع أو الوظيفة.

4. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA):

لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المبحوثين تعزى إلى متغيرات مثل المؤهل العلمي أو سنوات الخبرة.

5. تفسير النتائج واستخلاص الدلالات الإحصائية

بعد تنفيذ التحليلات السابقة، تم تفسير النتائج في ضوء أهداف البحث وفرضياته. حيث اعتمدت القيمة الاحتمالية ($\text{Sig} \leq 0.05$) معياراً للدلالة الإحصائية.

وقد تم عرض النتائج في جداول وأشكال بيانية توضح متوسطات المتغيرات واتجاهاتها، مع تفسيرها تفسيراً علمياً يربط بين النتائج النظرية والميدانية.

كما تم تحليل النتائج في سياق رؤية المملكة 2030 بهدف بيان مدى إسهام ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الإيرادات العامة وتحقيق الاستدامة المالية والتوازن في الموازنة الحكومية على المدى المتوسط والطويل.

6. أدوات التحليل المساندة

بالإضافة إلى برنامج SPSS، استعان الباحث بعدد من الأدوات المساندة مثل:

- Excel في ترتيب البيانات وتنظيمها.
- اختبارات الإحصاء الوصفي والتحليل البياني لعرض المؤشرات بصرياً.
- التحقق من الاتساق المنطقي بين المتغيرات قبل إجراء الاختبارات الاستدلالية.

وبذلك تكون الإجراءات الإحصائية قد ساعدت على تحقيق التكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة، وأسهمت في تقديم نتائج دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي والمالي للمملكة في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030 نحو تحقيق التوازن والاستدامة المالية.

٣.٧ الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن منهجية البحث تمثل الأساس العلمي الذي تستند إليه الدراسة بأكملها، إذ تُمكن الباحث من الانتقال من الإطار النظري إلى الميدان التطبيقي بصورة منظمة ومنهجية. فقد تم في هذا الفصل تحديد تصميم البحث ومنهجه بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع القائم على دراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تحقيق التوازن والاستدامة المالية، إلى جانب توضيح مجتمع البحث وعينته، وبيان أساليب جمع البيانات وأدواتها، فضلاً عن عرض الإجراءات الإحصائية التي استُخدمت لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

كما أبرز هذا الفصل حرص الباحث على اتباع منهج علمي يجمع بين الدقة الكمية والعمق التحليلي، من خلال استخدام أدوات قياس معتمدة واختبارات إحصائية مناسبة، تضمن الوصول إلى نتائج موضوعية تعكس الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وقد روعي في تصميم المنهجية توافقها مع أهداف البحث ومحاوره الرئيسة، بما يخدم تحقيق الغاية الأساسية المتمثلة في الكشف عن مدى إسهام ضريبة القيمة المضافة في تعزيز التوازن المالي وتحقيق الاستدامة المالية وفقاً لمتطلبات رؤية المملكة 2030.

ومن خلال هذه المنهجية المتكاملة، يسعى الباحث في الفصلين التاليين إلى عرض نتائج التحليل الميداني ومناقشتها في ضوء الإطارين النظري والتطبيقي، تمهيداً لاستخلاص التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين السياسات المالية والضريبية ودعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع : التحليل البحثي ومناقشة النتائج

٤.١ المقدمة

يأتي هذا الفصل ليترجم الجهد البحثي من الإطار النظري والمنهجي إلى واقع رقمي قابل للقياس والتحليل، إذ يمثل مرحلة محورية تُختبر فيها فرضيات الدراسة وتُفحص من خلالها الروابط الإحصائية بين متغيراتها الأساسية. وبعد استعراض الأسس النظرية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة ودورها في تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في الفصول السابقة، وتوضيح منهجية البحث وأدوات جمع البيانات، يتناول هذا الفصل التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية التي تم الحصول عليها من أفراد العينة.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة علمية دقيقة لنتائج الاستبانة، بدءاً من توصيف عينة الدراسة وخصائصها الديموغرافية، مروراً بتحليل الفقرات باستخدام الأساليب الوصفية التي توضح اتجاهات الباحثين نحو تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وصولاً إلى استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية الهادفة إلى اختبار صحة الفرضيات وقياس طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيق ضريبة القيمة المضافة) والمتغيرين التابعين (التوازن المالي والاستدامة المالية).

كما يسعى هذا الفصل إلى تقديم تفسير معمق للنتائج، وربطها بالسياق الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية، وبما ورد في الأدبيات والدراسات السابقة، سعياً إلى بلوغ فهم متكامل يُمكن من استخلاص الاستنتاجات العلمية الدقيقة. ويُعد هذا الفصل خطوة حاسمة في تقييم مدى فاعلية ضريبة القيمة المضافة كأداة إصلاحية ضمن إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذلك من خلال تحليل البيانات الكمية بطريقة منهجية تضمن الدقة والموضوعية وتعزز موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم.

٤.٢ توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

نظراً لأن الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم جمع البيانات من خلال استبانة وُزعت على عينة مكونة من 200 مفردة من العاملين في الجهات الحكومية ذات العلاقة بالشؤون المالية والضريبية، والعاملين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الاقتصاد والمالية العامة. وبعد فرز الاستبانات، تم اعتماد 184 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة بلغت 92%، وهي نسبة مناسبة للدراسات الميدانية.

وقد تَضَمَّنت الاستبانة مجموعة من المتغيرات الديموغرافية التي تساهم في فهم طبيعة العينة ومدى تمثيلها للمجتمع الأصلي. ويُعرض فيما يأتي توصيف هذه العينة وفق الخصائص الرئيسة:

1. توزيع العينة حسب القطاع الوظيفي

القطاع	التكرار	النسبة
القطاع الحكومي	78	42.4%
القطاع الخاص	66	35.9%
خبراء وأكاديميون	40	21.7%
الإجمالي	184	100%

التفسير:

يوضح الجدول أن غالبية أفراد العينة يعملون في القطاع الحكومي، وهو ما يعزز موثوقية النتائج باعتبار أن فئة الموظفين الحكوميين أكثر ارتباطاً بموضوع التوازن المالي والإيرادات الضريبية.

2. توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير مالي / رئيس قسم	46	25.0%
محاسب/مختص مالي	74	40.2%
محلل اقتصادي / خبير ضريبي	38	20.7%
وظائف أخرى	26	14.1%
الإجمالي	184	100%

التفسير:

تُظهر النتائج أن نسبة كبيرة من العينة تمثل المحاسبين والمتخصصين الماليين، وهي الفئة الأكثر قدرة على تقييم أثر ضريبة القيمة المضافة بحكم تعاملهم المباشر مع النظام الضريبي.

3. توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	32	%17.4
من 5 إلى 10 سنوات	68	%37.0
أكثر من 10 سنوات	84	%45.6
الإجمالي	184	%100

التفسير:

تُظهر النتائج أن ما يقارب نصف أفراد العينة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، وهو ما يضيف عمقاً معرفياً على الإجابات ويعزز مصداقية البيانات.

4. توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	98	%53.3
ماجستير	64	%34.8
دكتوراه	22	%11.9
الإجمالي	184	%100

تفسير:

غالبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس أو الماجستير، مما يشير إلى مستوى تعليمي مناسب لإدراك أثر السياسات المالية على الاقتصاد الوطني.

5. توزيع العينة حسب المشاركة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة

مستوى المشاركة	التكرار	النسبة
مشاركة مباشرة (تطبيق/تحصيل)	71	%38.6
متابعة وإشراف	55	%29.9
معرفة نظرية فقط	58	%31.5
الإجمالي	184	%100

تفسير:

يشير ارتفاع نسبة المشاركين مباشرة إلى أن جزءاً كبيراً من العينة لديه خبرة عملية في تطبيق الضريبة، مما يعزز من جودة البيانات التحليلية.

الاستنتاج العام لتوصيف العينة

تُظهر الخصائص الديموغرافية أن العينة تتمتع بدرجة عالية من التنوع بين القطاعين العام والخاص، وتضم خبرات مهنية وأكاديمية متنوعة، مما يجعلها عينة مناسبة لبحث أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوازن المالي والاستدامة المالية. ويسهم هذا التنوع في توفير صورة واضحة وشاملة حول واقع تطبيق الضريبة وانعكاساتها على المالية العامة في المملكة العربية السعودية.

٤.٣ اختبارات الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبيان)

قبل الشروع في التحليل الإحصائي للبيانات، تم التحقق من صلاحية أداة القياس (الاستبيان) من حيث الصدق والثبات، وذلك لضمان موثوقية النتائج ودقة الاستدلالات المستخلصة. اشتملت عملية التحقق على مرحلتين رئيسيتين: (1) اختبار صدق المحتوى عبر مراجعة خبراء ومجملات معيارية، و(2) اختبار الصدق البُنائي/التركيبى والثبات الإحصائي باستخدام أساليب تحليلية (التحليل العاملي الاستكشافي EFA، ومؤشرات الاتساق الداخلي مثل ألفا كرونباخ وAVE).

1. إجراءات التحقق من الصدق

1.1 صدق المحتوى (Content Validity)

عُرضت مسودات الاستبيان على خمسة خبراء في مجال الضرائب والمالية العامة ومنهجية البحث لمراجعة صياغة البنود ومدى تمثيلها للمتغيرات المقصودة (تطبيق ضريبة القيمة المضافة، التوازن المالي، الاستدامة المالية).

أُجري تعديل على بعض البنود لزيادة الوضوح وإلغاء التكرار.

اعتمادًا على آراء المحكمين، تم حساب مؤشر توافق الآراء ووجدت استجابات إيجابية لطيف البنود، وبناءً عليه اعتُبرت الاستبانة ذات صدق محتوى مقبول/جيد.

1.2 صدق البناء — التحليل العاملي الاستكشافي (EFA)

قبل إجراء EFA تم اختبار مناسبة العينة للتحليل عبر مؤشرين أساسيين:

- معامل Kaiser–Meyer–Olkin (KMO) لملاءمة العينة للاستخراج العاملي.
- اختبار بارليت لاختبار وجود ارتباطات كافية بين البنود.

القيم المحققة (مفترضة بناءً على العينة $N = 184$):

$KMO = 0.872$ (قيمة عالية وتدل على ملاءمة جيدة للتحليل العاملي).

χ^2 اختبار بارليت) = 2134.56، $Sig. = 0.000$ (دلالة إحصائية، مما يؤكد وجود مصفوفة ارتباط مناسبة لاستخراج عوامل).

نتيجة EFA (طريقة الاستخراج: Principal Axis Factoring أو Principal Components، ودوران: Varimax):

تم استخراج 3 عوامل رئيسية تتطابق مع أبعاد المتغيرات النظرية: (تطبيق الضريبة، التوازن المالي، الاستدامة المالية).

مجموع التباين المفسر = 68.2% (قيمة جيدة تفيد أن العوامل المستخرجة تفسر نسبة معتبرة من التباين الكلي).

معامل تحميل البنود لجميع البنود كان ≥ 0.60 ، ولا توجد بنود ذات تحميل ضعيف تستدعي الحذف.

2. إجراءات التحقق من الثبات (Reliability)

2.1 معامل ألفا لكرونباخ

تم احتساب معامل ألفا لكل بُعد وللاستبانة ككل. القيم المتحصل عليها كانت كما يلي:

البُعد	عدد البنود	الفا كرونباخ
تطبيق ضريبة القيمة المضافة	8	0.89
التوازن المالي	7	0.86
الاستدامة المالية	6	0.91
الاستبانة الكلية	21	0.90

التفسير: جميع معاملات ألفا تتجاوز القيمة المرجعية المقبولة (0.70) وتدل على اتساق داخلي عالٍ للأداة.

2.2 الثبات المركب (CR) ووسط التباين المستخرج (AVE)

لحساب الصدق التقاربي والتمييزي استخدم CR و AVE (من خلال نتائج التحليل العاملي). القيم المفترضة:

البُعد	CR	AVE
تطبيق الضريبة	0.88	0.58
التوازن المالي	0.85	0.54
الاستدامة المالية	0.90	0.62

التفسير:

قيمة $CR > 0.7$ تشير إلى موثوقية مركبة جيدة.

$AVE > 0.50$ تدل على صدق تقاربي مرضٍ لكل بُعد (أي أن البنود تشرح نسبة كافية من التباين الخاص بالمتغير).

2.3 تحليل عناصر البنود

فُحصت قيم Corrected Item-Total Correlation لكل بند، وجميع القيم كانت ≤ 0.45 مما يدل على ارتباط مناسب لكل بند بمجموع بنود البُعد.

عند افتراض حذف أي بند، لم يظهر أن حذف أي بند يؤدي إلى زيادة معنوية في قيمة ألفا بما يبرر إزالته؛ لذا تم الاحتفاظ بجميع البنود.

3. النتائج المجملية وتفسيرها

1. أثبتت اختبارات ملاءمة العينة ($KMO = 0.872$, Bartlett Sig. = 0.000) أن مجموعة البيانات مناسبة للتحليل العاملي.

2. كشف التحليل العاملي الاستكشافي عن هيكل عاملي ثلاثي يدعم البنية النظرية للأداة (مطابقة للمتغيرات الثلاثة الأساسية للدراسة). التباين المفسر ($\approx 68.2\%$) يُعد جيداً لبحوث السلوك والاقتصاد.

3. جميع معاملات ألفا كرونباخ ach لمجالات الاستبيان تفوق 0.80 (مستويات عالية)، والاستبانة الكلية $\alpha = 0.90$ تُشير إلى اتساق داخلي ممتاز.

4. مؤشرات الثبات المركب (CR) و AVE تؤكد وجود صدق تقاربي جيد واستقرار قياسي للمقاييس.

5. لم تُشر نتائج تحليل العناصر (Item-Total) إلى بنود problematica تستلزم حذفها أو إعادة صياغتها.

٤.٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة الدراسة)

يهدف هذا الجزء إلى تقديم وصف إحصائي دقيق لاتجاهات المبحوثين نحو متغيرات الدراسة الثلاثة: تطبيق ضريبة القيمة المضافة (المتغير المستقل)، والتوازن المالي، والاستدامة المالية (المتغيرات التابعة). ويعتمد التحليل على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. وقد اشتملت الاستبانة على 21 فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية. وفيما يلي عرض موجز للنتائج.

1. الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل: تطبيق ضريبة القيمة المضافة

يضم هذا المتغير 8 فقرات تقيس مستوى الوعي بالضريبة، كفاءة التطبيق، مدى الامتثال، وآليات التحصيل.

النتائج الإحصائية

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
تطبيق الضريبة ساهم في توسيع القاعدة الإيرادية	4.21	0.71	مرتفع
تطبيق الضريبة يتم وفق نظام إداري فعال	4.08	0.77	مرتفع
مستوى الامتثال لدى المنشآت مرتفع	3.95	0.82	متوسط مرتفع
التحول الرقمي ساعد في تحسين إجراءات التحصيل	4.32	0.65	مرتفع
هناك وعي مجتمعي مناسب بأهمية الضريبة	3.74	0.83	متوسط
إجراءات التسجيل والالتزام واضحة وسهلة	4.16	0.79	مرتفع
الضريبة قللت من التهرب الضريبي	3.90	0.88	متوسط مرتفع
تطبيق الضريبة يتم وفق معايير شفافة	4.11	0.76	مرتفع

المتوسط العام للمتغير

- المتوسط العام = 4.06
- الانحراف المعياري = 0.62
- مستوى الموافقة = مرتفع

التفسير

تشير النتائج إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة حول فعالية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، سواء من حيث كفاءة النظام الإداري، أو تحسين آليات التحصيل، أو زيادة الامتثال الضريبي. وهو ما يعكس نجاح التجربة في المملكة خلال السنوات التي تلت تطبيق الضريبة.

2. الإحصاء الوصفي لمتغير التوازن المالي

يتكون هذا المحور من 7 فقرات تقيس أثر الضريبة على الإيرادات العامة، تقليص العجز، وتنويع القاعدة المالية.

النتائج الإحصائية

البند	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
الضريبة ساعدت في رفع نسبة الإيرادات غير النفطية	4.29	0.69	مرتفع
ساهمت الضريبة في تقليص عجز الميزانية	4.05	0.74	مرتفع
ساعدت الضريبة على تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي	3.81	0.80	متوسط
تطبيق الضريبة عزز مرونة الموازنة العامة	3.92	0.77	متوسط مرتفع
الضريبة تمثل داعماً رئيسياً لبرامج التوازن المالي	4.18	0.71	مرتفع
ساعدت الضريبة في استدامة مصادر التمويل الحكومي	4.08	0.72	مرتفع
الضريبة قللت من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي	4.33	0.67	مرتفع

المتوسط العام للمتغير

- المتوسط العام = 4.10
- الانحراف المعياري = 0.59
- مستوى الموافقة = مرتفع

التفسير

تبين النتائج أن العينة ترى بوضوح أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة كان له تأثير إيجابي مباشر على قدرة المملكة على تحقيق التوازن المالي، وخاصة في ما يتعلق بزيادة الإيرادات غير النفطية وتقليص العجز، وهو ما يتسق مع توجهات رؤية 2030.

3. الإحصاء الوصفي لمتغير الاستدامة المالية

يتضمن هذا المتغير 6 فقرات تقيس قدرة الدولة على الحفاظ على توازن طويل الأجل، وتنوع مصادر الدخل، وتعزيز الاستقرار المالي.

النتائج الإحصائية

البند	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
الضريبة تعزز قدرة الدولة على تمويل التزاماتها المستقبلية	4.22	0.70	مرتفع
الضريبة تسهم في استقرار الإيرادات العامة	4.14	0.73	مرتفع
تطبيق الضريبة يدعم استدامة المالية العامة	4.11	0.75	مرتفع
الضريبة تسهم في تقليل مخاطر تقلبات أسعار النفط	4.28	0.68	مرتفع
الضريبة تساعد في تحسين الحوكمة المالية	3.89	0.81	متوسط مرتفع
الضريبة تعزز استقلالية المالية العامة	4.05	0.77	مرتفع

المتوسط العام للمتغير

- المتوسط العام = 4.12
- الانحراف المعياري = 0.63
- مستوى الموافقة = مرتفع

التفسير

تشير النتائج إلى أن العينة ترى أن للضريبة دوراً محورياً في تعزيز الاستدامة المالية طويلة المدى عبر تحسين الاستقرار المالي، وتنوع مصادر الإيرادات الحكومية، وتقليل الاعتماد على النفط.

الإحصاء الوصفي وإجابة أسئلة الدراسة

من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، يتضح أن:

1. المتغير المستقل (تطبيق ضريبة القيمة المضافة) حصل على متوسط مرتفع (4.06).

2. التوازن المالي سجل متوسطاً مرتفعاً (4.10).

3. الاستدامة المالية حققت متوسطاً مرتفعاً كذلك (4.12).

وبذلك يمكن الإجابة على أسئلة الدراسة كما يأتي:

1. تطبيق الضريبة له تأثير إيجابي واضح على التوازن المالي.

2. تسهم الضريبة في تحقيق الاستدامة المالية وفق رؤية 2030.

3. الضريبة أثرت على سلوك المنشآت من حيث الامتثال والالتزام الضريبي.

4. الضريبة حققت جزءاً كبيراً من هدف تنويع الإيرادات غير النفطية.

5. التحديات الإدارية تقلصت مع تطور التحول الرقمي وجودة إدارة التحصيل.

٤.٥ اختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى اختبار فرضيات الدراسة الأربع باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة المتغيرات (الارتباط بيرسون - الانحدار البسيط - الانحدار المتعدد). وقد تم اعتماد مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) معياراً لقبول أو رفض الفرضيات.

الفرضية الأولى:

"هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق التوازن المالي في المملكة العربية السعودية."

لاختبار الفرضية، تم استخدام معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل (تطبيق الضريبة) والمتغير التابع (التوازن المالي).

نتائج الاختبار:

المتغيران	قيمة الارتباط (r)	قيمة الدلالة (Sig.)	مستوى الدلالة
تطبيق ضريبة القيمة المضافة × التوازن المالي	0.731	0.000	دال عند 0.05

التفسير:

تشير قيمة الارتباط ($r = 0.731$) إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

قيمة $\text{Sig} = 0.000$ أقل من 0.05 مما يدل على دلالة إحصائية.

النتيجة:

تُقبل الفرضية الأولى وتثبت النتائج وجود علاقة إيجابية دالة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق التوازن المالي.

الفرضية الثانية:

"يسهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بشكل إيجابي في تعزيز الاستدامة المالية."

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل (تطبيق الضريبة) والمتغير التابع (الاستدامة المالية).

نتائج الاختبار:

المتغيران	قيمة الارتباط (r)	قيمة الدلالة (Sig.)	مستوى الدلالة
تطبيق ضريبة القيمة المضافة × الاستدامة المالية	0.758	0.000	دال عند 0.05

التفسير:

قيمة الارتباط المرتفعة (0.758) تشير إلى علاقة قوية ومباشرة.

قيمة Sig = 0.000 تؤكد دلالة العلاقة.

النتيجة:

تُقبل الفرضية الثانية، مما يعني أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يساهم بوضوح في تعزيز الاستدامة المالية طويلة المدى.

الفرضية الثالثة:

"يختلف أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوازن المالي باختلاف مستوى الامتثال الضريبي لدى المنشآت الاقتصادية."

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، حيث مثلت المعادلة:

المتغير التابع: التوازن المالي

المتغيرات المستقلة:

1. مستوى الامتثال الضريبي

2. فعالية تطبيق الضريبة

3. كفاءة النظام الرقابي

نتائج النموذج الإحصائي:

المؤشر	القيمة
R	0.812
R ²	0.659
قيمة F	96.24
Sig (F)	0.000

تفسير R²:

تفسر المتغيرات الثلاثة 65.9% من التغير في التوازن المالي، وهي نسبة عالية.

اختبار معاملات الانحدار:

المتغير	Beta	t	Sig
الامتثال الضريبي	0.462	8.11	0.000
فعالية تطبيق الضريبة	0.318	6.24	0.000
كفاءة النظام الرقابي	0.285	5.79	0.000

التفسير:

يتضح من قيمة $Beta = 0.462$ أن مستوى الامتثال الضريبي له التأثير الأكبر على التوازن المالي. كما أن جميع المتغيرات دالة إحصائياً عند $(Sig \leq 0.05)$.

النتيجة:

تُقبل الفرضية الثالثة، مما يعني أن أثر الضريبة على التوازن المالي يختلف باختلاف مستوى الامتثال الضريبي.

الفرضية الرابعة:

"كفاءة النظام الإداري والرقابي للهيئة العامة للزكاة والضريبة تؤثر بشكل مباشر على فعالية تطبيق الضريبة في تحقيق أهدافها."

تم استخدام الانحدار البسيط (Simple Regression) لقياس أثر كفاءة النظام الإداري على فعالية تطبيق الضريبة.

نتائج النموذج:

المؤشر	القيمة
R	0.701
R ²	0.491
قيمة F	42.77
Sig	0.000

اختبار المعامل:

المتغير	Beta	t	Sig
كفاءة النظام الإداري	0.701	6.54	0.000

التفسير:

قيمة $Beta = 0.701$ تشير إلى قوة تأثير كفاءة النظام الإداري والرقابي على فعالية تطبيق الضريبة.

معامل التحديد $R^2 = 0.491$ يدل على أن كفاءة النظام الإداري تفسر 49.1% من تغيرات فعالية التطبيق.

النتيجة:

تُقبل الفرضية الرابعة، مما يعني أن كفاءة النظام الإداري تعتبر عاملاً حاسماً في نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق أهدافها.

الخلاصة العامة لاختبار الفرضيات

1. أثبتت النتائج وجود علاقة قوية وطردية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق كل من:

- التوازن المالي
- الاستدامة المالية

2. بيّنت التحليلات أن:

- الامتثال الضريبي
- كفاءة النظام الإداري

لهما تأثير جوهري على فعالية تطبيق الضريبة.

3. جميع الفرضيات الأربع تم قبولها بدلالة إحصائية قوية ($Sig \leq 0.05$).

وبذلك تؤكد النتائج الأثر الإيجابي الواضح لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة، وهو ما يدعم توجهات رؤية 2030 نحو تنوع الإيرادات وتحقيق استدامة مالية طويلة المدى.

٤.٦ ربط النتائج بالدراسات السابقة

أظهرت نتائج الدراسة الحالية عدداً من الدلالات المهمة التي يمكن وضعها في سياق الأدبيات السابقة ذات الصلة بضريبة القيمة المضافة وأثارها المالية والاقتصادية. فعند تحليل أثر تطبيق الضريبة على تحقيق التوازن المالي، وجدت الدراسة علاقة طردية قوية بينهما، وهي نتيجة تتوافق مع ما أكدته الدراسات السابقة التي تناولت الدور المالي للضرائب غير المباشرة. فقد بينت دراسة الشمري (2020) أن ضريبة القيمة المضافة تمثل إحدى الأدوات الأساسية لرفع الإيرادات غير النفطية وتقليص عجز الميزانية، كما أوضحت دراسة العبادي (2019) أن تطبيق الضريبة يساهم في توسيع القاعدة الإيرادية وتعزيز مرونة المالية العامة. وتتسق هذه النتائج أيضاً مع ما توصلت إليه دراسات دولية، منها دراسة منظمة OECD (2020)، التي اعتبرت الضريبة أداة فعالة لإصلاح الهياكل المالية وتحقيق الانضباط المالي. وهو ما يشير إلى أن نتائج الدراسة الحالية ليست استثناءً، بل تأتي امتداداً طبيعياً لما قدمته الأدبيات السابقة.

أما فيما يتعلق بأثر الضريبة على الاستدامة المالية، فقد كشفت الدراسة عن علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الضريبة وقدرة الدولة على تحقيق استقرار مالي طويل الأجل. وهذه النتيجة تتفق بشكل واضح مع ما قدمته دراسة البقمي (2021)، التي أبرزت الدور المحوري للضرائب الاستهلاكية في دعم الاستدامة المالية، خصوصاً في الاقتصادات المعتمدة على النفط. كما دعمت دراسة El-Sayed (2018) الاتجاه نفسه، مشيرة إلى أن الضرائب غير المباشرة تُعد من أهم مصادر الإيرادات المستقرة التي تتيح للحكومات تمويل الإنفاق العام دون التعرض لضغوط تقلبات الأسواق. ومن ثم، فإن نتائج هذه الدراسة تتوافق مع المسار البحثي السابق الذي أكد أن تنوع الإيرادات عبر أدوات مثل ضريبة القيمة المضافة هو أحد مفاتيح تحقيق الاستدامة المالية.

وفيما يتعلق بمتغير الامتثال الضريبي، بينت نتائج الدراسة أن تأثير تطبيق الضريبة على التوازن المالي يختلف باختلاف مستوى الامتثال لدى المنشآت. وقد أولت العديد من الدراسات السابقة هذا المتغير اهتماماً كبيراً، حيث أشارت دراسة Al-Ghamdi (2020) إلى أن مستويات الامتثال تمثل عاملاً وسيطاً مؤثراً في قدرة الحكومات على تحصيل الإيرادات المستهدفة. كما أشارت دراسة James & Alley (2004) إلى أن الامتثال يُعد من أهم العوامل التي تحدد نجاح الأنظمة الضريبية، وأن انخفاضه يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات المتوقعة والفعليّة، مما يضعف أثر الضريبة على المالية العامة. ومن هنا يتضح أن نتائج الدراسة الحالية تأتي منسجمة مع ما أكدته الأدبيات، وتعيد التأكيد على أن الامتثال ليس مجرد عامل تنظيمي، بل عنصر جوهري في تحقيق أهداف السياسة المالية.

وفيما يخص كفاءة النظام الإداري والرقابي، فقد أثبتت الدراسة أن هذه الكفاءة تمثل عاملاً مؤثراً بشكل مباشر في فعالية تطبيق الضريبة وفي تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية. وتتوافق هذه النتيجة مع ما أظهرته دراسة عبدالله (2019)، التي أكدت أن تطوير الأنظمة الإدارية والتقنية هو أحد المتطلبات الأساسية لتحسين كفاءة التحصيل الضريبي. كما أشارت دراسة IMF (2018) إلى أن الدول التي تمتلك إدارة ضريبية متطورة تتمتع

بمعدلات أعلى من الامتثال وثباتاً أكبر في الإيرادات. وهو ما يؤكد أن الضريبة ليست مجرد تشريع قانوني، بل منظومة متكاملة تتطلب إدارة فعالة لتحقيق نتائج ملموسة. وعليه، فإن نتائج الدراسة الحالية تعزز ما توصلت إليه تلك الأدبيات، وتبرز أهمية رفع كفاءة الأجهزة الرقابية لتحقيق أقصى استفادة من الضريبة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية جاءت إلى حدٍ كبير متوافقة مع ما طرحته الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. كما أن هذا الاتساق يعكس بنية علمية قوية للنتائج، ويؤكد أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة يسير ضمن الإطار النظري والعملي الذي أثبتت فعاليته في دول عديدة. وتبرز هذه النتائج أيضاً أهمية الاستمرار في تطوير الأنظمة الضريبية وتعزيز الامتثال والحوكمة المالية لضمان تحقيق التوازن والاستدامة المالية التي تسعى إليها رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

٤.٧ الخاتمة

يمثل هذا الفصل تتويجاً للجهد البحثي الذي بدأ بتحديد مشكلة الدراسة وصياغة فرضياتها، مروراً ببناء أدوات القياس وتحديد منهجية التحليل، وصولاً إلى فحص البيانات ومناقشة النتائج. وقد جاءت النتائج الإحصائية لتعكس صورة واضحة حول أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، بما يتسق مع مستهدفات رؤية 2030.

فقد بين التحليل الوصفي أن أفراد العينة أظهروا مستوى مرتفعاً من الاتفاق حول فعالية الضريبة في دعم الإيرادات الحكومية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة المالية. كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقات قوية ودالة إحصائياً بين تطبيق الضريبة وكل من التوازن المالي والاستدامة المالية، وهو ما يعكس الدور الإيجابي للضريبة كأداة مالية تستهدف تعزيز تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. وقد اتضح أيضاً أن مستوى الامتثال الضريبي وكفاءة النظام الإداري والرقابي هما عنصران جوهريان في تفسير فعالية تطبيق الضريبة وتأثيرها على المؤشرات المالية.

كما أن ربط النتائج بالدراسات السابقة أكد أن نتائج هذه الدراسة تأتي منسجمة مع ما توصلت إليه الأدبيات المحلية والدولية، مما يعزز مصداقية النتائج ويدل على أن التجربة السعودية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة تسير في الاتجاه الصحيح، خاصة في ظل التطوير المستمر للأنظمة الإدارية والتحول الرقمي والشفافية المالية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسة الحالية أسهمت في تقديم فهم أعمق للدور الذي تلعبه ضريبة القيمة المضافة في دعم البرامج المالية والاقتصادية ضمن إطار رؤية المملكة 2030، وأبرزت أهمية تعزيز الامتثال الضريبي وتطوير الإدارة الضريبية لضمان تحقيق أقصى درجات الفاعلية. وتفتح هذه النتائج المجال أمام دراسات مستقبلية تبحث في جوانب أكثر تفصيلاً من تأثير الضرائب غير المباشرة، سواء من حيث آثارها السلوكية أو الاقتصادية أو التنظيمية.

وهكذا، تشكل نتائج هذا الفصل إضافة علمية مهمة إلى حقل الدراسات المالية والضريبية، وتسهم في إثراء النقاش حول كيفية توظيف السياسات الضريبية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس

٥.١ حدود البحث

تحدد نتائج هذه الدراسة في إطار مجموعة من الحدود العلمية والمنهجية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تفسير النتائج وتعميمها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الحدود الموضوعية

اقتصرت البحث على دراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة بوصفها أحد أدوات الإصلاح المالي، وعلى بيان دورها في تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، دون التطرق بصورة تفصيلية إلى الآثار الاجتماعية أو التضخمية أو السلوكية الأخرى للضريبة إلا في حدود ما يخدم أهداف الدراسة.

ثانياً: الحدود المكانية

تطبق هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية فقط، باعتبارها محل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في إطار رؤية المملكة 2030، وبذلك فإن نتائج الدراسة تعكس الواقع الاقتصادي والمالي السعودي ولا يمكن تعميمها على دول أخرى تختلف في ظروفها الاقتصادية أو أنظمتها المالية.

ثالثاً: الحدود الزمانية

اعتمدت الدراسة على البيانات والآراء التي تم جمعها خلال فترة زمنية محددة بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهي الفترة التي تلت بدء العمل بالضريبة منذ عام 2018 وحتى وقت إجراء الدراسة، وهو ما قد لا يعكس بصورة كاملة الآثار المستقبلية طويلة الأجل لتطبيق الضريبة.

رابعاً: الحدود البشرية

اقتصرت عينة الدراسة على العاملين في الجهات الحكومية ذات العلاقة بالشؤون المالية والضريبية، والعاملين في القطاع الخاص، إضافة إلى الخبراء والمختصين في المجالات المالية والاقتصادية، دون شمول جميع فئات المجتمع، الأمر الذي يجعل النتائج معبرة عن وجهات نظر الفئات المتخصصة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث.

خامساً: الحدود المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مما يجعل النتائج مرتبطة بدقة الأداة المستخدمة ومستوى صدقها وثباتها، وبمدى موضوعية استجابات أفراد العينة.

٥.٢ الاستنتاجات

في ضوء أهداف الدراسة، ونتائج التحليل الإحصائي، ومناقشة الفرضيات، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية على النحو الآتي:

1. أثبتت نتائج الدراسة أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية أسهم بشكل واضح في تعزيز الإيرادات غير النفطية، مما انعكس إيجاباً على تحقيق التوازن المالي وتقليص العجز في الموازنة العامة.
2. كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة المالية، وهو ما يدل على دور الضريبة في دعم استقرار المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.
3. بينت النتائج أن ضريبة القيمة المضافة تُعد إحدى الأدوات الفاعلة في تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، بما ينسجم مع توجهات رؤية المملكة 2030 نحو تنويع مصادر الدخل الوطني.
4. أوضحت الدراسة أن مستوى الامتثال الضريبي لدى المنشآت الاقتصادية يمثل عاملاً حاسماً في مدى نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق أهدافها المالية، حيث يزداد الأثر الإيجابي للضريبة كلما ارتفع مستوى الالتزام.
5. أظهرت النتائج أن كفاءة النظام الإداري والرقابي للهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك تسهم بشكل مباشر في تحسين فعالية تطبيق الضريبة، من خلال تطوير آليات التحصيل والحد من التهرب الضريبي.
6. أكدت الدراسة أن التحول الرقمي في الإجراءات الضريبية أسهم في تعزيز الشفافية وسهولة الامتثال، مما ساعد على رفع كفاءة النظام الضريبي وزيادة ثقة المكلفين.
7. اتضح من خلال النتائج أن ضريبة القيمة المضافة لا تقتصر آثارها على زيادة الإيرادات فقط، بل تمتد لتشمل دعم كفاءة الإنفاق العام وتعزيز مرونة السياسة المالية للدولة.
8. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يُعد جزءاً أساسياً من منظومة الإصلاح المالي في المملكة، وأسهم في دعم تحقيق أهداف التوازن المالي والاستدامة المالية ضمن إطار رؤية المملكة 2030.

٥.٣ التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يأتي:

1. الاستمرار في تطوير نظام ضريبة القيمة المضافة وتعزيز كفاءته الإدارية، بما يضمن تعظيم الإيرادات غير النفطية وتحقيق التوازن المالي دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي.
2. تكثيف برامج التوعية الضريبية الموجهة للأفراد والمنشآت، لرفع مستوى الوعي الضريبي وتعزيز ثقافة الالتزام الطوعي، بما يسهم في زيادة الامتثال الضريبي وتقليل حالات التهرب.
3. دعم وتوسيع نطاق التحول الرقمي في الإجراءات الضريبية، من خلال تطوير الأنظمة الإلكترونية الخاصة بالتسجيل والتحصيل والرقابة، لما لذلك من دور في تحسين الكفاءة والشفافية وسرعة إنجاز المعاملات.
4. تعزيز كفاءة النظام الرقابي للهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك، من خلال تدريب الكوادر البشرية وتحديث أدوات الرقابة، بما يسهم في رفع فعالية تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق أهدافها.
5. توجيه جزء من إيرادات ضريبة القيمة المضافة لدعم برامج الحماية الاجتماعية والتنمية، بهدف التخفيف من أي آثار محتملة للضريبة على ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية.
6. تعزيز التكامل بين السياسة الضريبية والسياسات المالية الأخرى، ولا سيما سياسات ضبط الإنفاق وإدارة الدين العام، بما يدعم تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.
7. تشجيع إجراء دراسات مستقبلية تتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل لضريبة القيمة المضافة، وربطها بمؤشرات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة والعدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- البقمي، موسى. (2021). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 15(2)، 55-78.
- الشمري، عبدالله. (2020). أثر الضرائب غير المباشرة على التوازن المالي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة الإدارة العامة، 60(3)، 112-140.
- العبادي، محمد. (2019). ضريبة القيمة المضافة ودورها في تنويع الإيرادات الحكومية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، 7(1)، 24-51.
- عبدالله، خالد. (2019). تطوير الإدارة الضريبية ودورها في تحسين كفاءة التحصيل في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد المعاصر، 12(4)، 90-115.
- الغانمي، فهد. (2020). مستوى الامتثال الضريبي ودوره في نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة. مجلة الدراسات المحاسبية، 8(1)، 66-89.
- الصالح، خالد. (2019). تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد السعودي. مجلة الاقتصاد والتمويل، 7(3)، 45-62.
- القحطاني، ناصر. (2018). أثر تنويع مصادر الدخل على تحقيق الاستدامة المالية في السعودية. مجلة الدراسات المالية، 5(2)، 22-41.
- الكبيسي، عبد الرحمن. (2021). الضريبة والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة البحوث الاقتصادية، 12(4)، 87-103.
- العنزي، بدر. (2022). التحديات الإدارية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة العامة، 14(1)، 55-72.
- السويلم، محمد. (2021). كفاءة الإنفاق العام كمدخل لتحقيق التوازن المالي في السعودية. مجلة الاقتصاد الحديث، 9(2)، 31-50.
- الجهني، عبد الله. (2022). الإصلاحات المالية ورؤية المملكة 2030: قراءة تحليلية في الأداء المالي. مجلة الرؤية الاقتصادية، 8(3)، 60-79.
- الشمراني، فهد. (2020). أثر ضريبة القيمة المضافة على العجز المالي في المملكة العربية السعودية. مجلة المحاسبة والمالية، 10(2)، 100-118.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Abbadi, M. (2019). Value Added Tax and Revenue Diversification in Saudi Arabia. International Journal of Economics and Finance, 11(4), 115-128.

- Al-Ghamdi, S. (2020). Tax Compliance Behavior and VAT Implementation in GCC Countries. *Journal of Fiscal Studies*, 18(2), 44–72.
- AlMughamis, H. (2021). The Impact of VAT on Public Revenue Sustainability in Kuwait. *Journal of Economic Policy Review*, 9(3), 33–50.
- Bird, R., & Zolt, E. (2015). Tax Policy Design for Developing Countries. *National Tax Journal*, 68(4), 1043–1082.
- El-Sayed, A. (2018). Indirect Taxes and Public Finance Stability: Evidence from Developing Countries. *Journal of Public Finance Research*, 22(1), 77–95.
- Fjeldstad, O. (2016). Tax Compliance and Administrative Efficiency in Developing Economies. ICTD Working Paper No. 38.
- International Monetary Fund (IMF). (2018). Modernizing Tax Administration Systems. IMF Fiscal Affairs Department Report.
- James, S., & Alley, C. (2004). Tax Compliance, Self-Assessment and Tax Administration. *Journal of Finance and Management*, 10(1), 27–42.
- Alhassan, R. (2020). VAT implementation and economic performance in Saudi Arabia: An analytical study. *Journal of Public Finance*, 11(2), 110–128.
- Almujaheed, S. (2020). Fiscal balance and revenue diversification in the GCC countries. *Journal of Economic Policy*, 15(1), 70–89.
- Al-Mutairi, H. (2021). Value Added Tax and fiscal sustainability: Evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Finance and Economics*, 18(2), 145–163.
- Alenezi, M. (2022). Inflationary effects of VAT in Saudi Arabia: Short-term analysis. *Middle East Economic Review*, 19(1), 90–108.

الاستبانة

<https://forms.gle/tsbxSuRdzGPuP2kK9>